

## مشروعية الغنائم

إذا جاز لنا تملك الكافر واهدار انسانيته فلأن يجوز بالاولي تملك امواهم بالاستيلاء عليها واحرازها بدارنا فتكون تابعة لرقابهم وفي ذلك اضافة شركة الكفار وتقوية عزائم المجاهدين وتنشيطهم علي الجهاد باطباعهم في الاموال والغنائم وان لم يحرزوا الشهادة في سبيل الله وانما جعل الخمس لغير الغنائم لانهم وان لم يجاهدوا في الصورة فهم يجاهدون معنى بالنضرع الى الله تعالى والدعاء للمجاهدين والابتهاال اليه في طلب الفتح والنصر وقد كان للرسول صلى الله عليه وسلم فيه السهم والصفى لانه تحمل أكثر الاعباء واعظم المشقات في سبيل الدعوة والتبليغ فاعطى ذلك ليستعين به على أمور المسلمين والقيام بالدعوة اليه تعالى

## حكمة مشروعية عقد الذمة

شرع عقد الذمة لفوائدها ما يرجع الى الذمي وهو عصمة ماله ودمه بعد ان كان مباح الدم والمال ومنها ما يرجع الى الاسلام فان عقد الذمة قائم مقام الاسلام ووسيلة اليه فان أهل الذمة اذا خالطوا المسلمين وعاملوهم يعرفون محاسن الدين وآدابه فيكون ذلك وسيلة الى اعتناقه ومنها أن أهل الذمة عون للمسلمين وعضد لهم يفيدونهم بما أوتوا من علوم الدنيا وحرفة الصناعة والتجارة فيتسع العمران ويزداد وتنمو الاموال وتكثر وبالجملة فهم وان اقرروا على دينهم مساوون للمسلمين في المعاملات والاموال والدماء

وهذا هو المراد بقوله عليه السلام لهم ما لنا وعليهم ما علينا  
أما الوثنيون من العرب فأنما لم يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف  
لأن القرآن نزل بلغتهم والنبي نشأ بين أظهرهم فالتحدى بالنسبة إليهم أكل  
والمعجزة في حقهم أظهر

### حكمة مشروعية عقد الأمان

المستأمن من يدخل دار غيره بأمان مسلما كان أو حربيا شرع عقد الأمان  
بين المسلمين وأهل الحرب لتبادل المنافع بين الدارين فإن المسلمين ينقصهم  
كثير مما في أيدي أهل الحرب من المتاجر والصناعات فعقد الأمان يكون  
وسيلة إلى استجلاب متاجرهم وحاصلات بلادهم  
وأیضا فی السماح لهم بدخول دار السلام يشاهدون محاسن الدين  
وما جاء به من العدل والمساواة خير شاهد عند قومهم ومن وراءهم على  
ما للدين من الفضائل والمزايا وإنما لم يمكنوا من الإقامة بيننا سنة لأن السماح  
لهم بالدخول كان لضرورة تبادل المنفعة وتلك الضرورة تنفع بأقل من ذلك  
وفي طول إقامتهم في دارنا ضرر على المسلمين يتجسسون أحوالنا ويعرفون  
مكان الضعف منا فيكونون عينا علينا وعونا لهم

### مشروعية العشر والخراج

شرع الخراج للقيام بمصالح المسلمين العامة وإدارة شؤونهم فيصرفه  
الإمام في سد الثغور وبناء الجسور وإصلاح الطرق ورزق المقاتلة وذراريهم

وكفاية القضاة والعلماء وغير ذلك لأنها من المصالح العامة والامام مسؤول عنها وشرع العشر لما شرعت له الزكاة وقد تقدم

## مشروعيت قتال المرتدين

الردة والمياذ بالله الحش من الكفر الاصلي واذا حل دم الكافر بمجرد بلوغه الدعوة فما بالك بمن تبين الرشد من النفي وخالطت بشاشة الايمان قلبه ولذلك لا يقر علي دين وانما شرع قتل الرجل دون المرأة لان عملة القتل كون الشخص حربيا على الاسلام ومحاربا للمسلمين وهذا لا يتحقق الا في الرجل واما المرأة فأنها لضئفها وعجزها لا يخشي على الاسلام منها ولذلك لا تقتل الحربية كالصبيان الا اذا قاتلوا فعلا

## مشروعيت قتال البغاة والخوارج

شرع قتال البغاة والخوارج لأنهم شقوا عصا الطاعة وسموا في تفریق الجماعة وهبوا الي الثورة وابتظوا الفتنة والفتنة نائمة لعن الله من ابتظها فوجب على جماعة المسلمين قتالهم والقيام بتأديبهم اذا كان لهم فئمة يرجعون اليها ومكان يجتمعون فيه حتى يتفرق جمعهم ويرجعوا عن بنفهم وعدوانهم ويشوبوا الي رشدهم

## مشروعيت احياء الموات

شرع احياء الموات لان الارض منبت الارزاق ومهبط البركات  
باحيائها ترتبط حياة النوع الانساني وترتع الانعام والماشية وهي لا تعطى  
كنوزها الا لمن نبشها وشق انهارها فتجود بالخيرات وتقدم حاجة النوع  
الانساني والحيوان  
وبالجملة فان العمران والتوالد والتناسل واصلاح معاش الناس في دنياهم  
وتزودهم لاخرهم انما هو باحياء الارض وزرعها

## اباحت الماء

جعل الله الماء مباحا للحفاظ على الحياة ودفع الضرر والمهلك وذلك  
لانه من ضروريات الحياة وقد قضت حكمة الله في خلقه ان تكون ضروريات  
الحياة ايسر الاشياء واقربها عند الانسان والحيوان تفضلا منه تعالى ورحمة  
بخلقته فان الهواء الذي هو الصق شيء بالحياة لم يدع فراغا الا وقد دخل فيه  
وقلما يشعر الانسان بحاجته اليه يدل على هذا قوله عليه الصلاة والسلام الناس  
شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار

## اباحت الاكل والشرب

اباح الله تعالى للانسان الاكل والشرب لان بهما قوام الصحة وحفظ

بناء المولي سبحانه وتعالى ودفع غائلة الهلاك عن الانسان ولأن بهما  
الاستطاعة والقدرة على اداء التكاليف والطاعات ولأن بهما الأقدار على  
السعي والكسب واستعمال الجوارح والأعضاء في الاحوال المختلفة

## الذهب والفضة

خلق الله الذهب والفضة وفطر الناس على حبهما والتسارع الي اقتنائهما  
لحكمة جليلة وهي فتح باب الأخذ والأعطاء وحفظ نظام الاممات وسد  
حاجة النوع الانساني بحيث ينال ما يحتاجه مما في يد غيره

## حكمة النهي عن استعمال

الذهب والفضة والحرير للرجال

استعمال الذهب والفضة والحرير في اللبس يحدث الزهو والكبر والمجب  
وهو زى المتكبرين وتنعم المترفين وهو أيضا مفض الي نسيان الآخرة  
مستلزم للاكثار من الدنيا وقد امرنا أن نخالف المعجم فيما اعتادوه من الترف  
البالغ والتعمق في أمور الدنيا لذلك كاه نهينا عن استعمالها الا للمرأة لحاجتها  
الي الزينة

## العورة

تقدم الكلام في كتاب الصلاة علي مشروعية ستر العورة والكلام

هنا على تفاوتها . من المعلوم ان كشف العورة محظور لما فيه من الفتنة وقيام  
اشهوه والتهتك والاخلال بالآداب

الا انه لما كان الاختلاط حتما لا بد منه بين بعض الرجال والنساء نظرا  
لما يترتب عليه من المصالح كالرجل مع محرمة أو مع بعض الاماء خفف  
الشارع في حد العورة هنا دفعا للحرج اذ لا تمنع المصالح وتقطع الاوصال  
بين الاقرباء والمحارم والدين دين اليدر وبقي الامر في غير ذلك على الاصل  
حفظا للآداب ومحافظة على الحرم وتجنبنا للفساد

### حكمة مشروعية استبراء الامت

الاستبراء تعرف براءة الرحم شرع الاستبراء عند حدوث ملك الامة  
لاجل التحقق من خلو الرحم عن ماء الغير صيانة للمياه عن الاختلاط  
والانساب عن الاشتباه والاولاد عن الهلاك لانه عند الاشتباه لا يسمى  
الولد فيملك حكما لعدم من يقوم بتربيته  
ولما كان منشأ الاشتباه والاختلاط حقيقة شغل الرحم أو توهمه وهو  
امر خفي ادير الحكيم على الامر الظاهر وهو تجدد الملك وان كان عدم وطء  
المولى محققا

### كلمة عن الزواج والطلاق

لقد جاء الاسلام وأمر الرجل مع المرأة مضطرب كل الاضطراب  
وقوضي الفروج سائدة في كل مكان فن اباحة مطابقة الى استمتاع بالمحارم

كالأخوات والبنات الى تراحم على الابضاع يكون فيه الظاهر الأقويا،  
الى غير ذلك من الموائد المقوتة فمن ذلك ان البعض يؤجرون بناتهم  
ونساءهم للبناء أو يقدموهن للاضياف اكراما لهم ومن ذلك ان تكون  
المرأة تحت حدد من الرجال كما يفعله بعض طوائف الهند فاذا تزوجت  
بالاول كان له ان يطلقها أو يرضى بالاشتراك مع من يحب الشركة من  
الازواج فاذا وقع التعدد من جانبهم يكون علي كل زوج القيام بشيء من  
نقمتها وما يلزمها ولكل منهم دوره في التمتع بها فاذا جاء دوره وضع سيفه  
أو سلاحه علي الباب حتى يستوفي حقه ثم يخرج ليدخل غيره

ولما كانت هذه الفوضى في الفروج من شأنها هدم نظام الارتقاء وقطع  
حبل الاتصال واختلاط الانساب والخوض في لجج الفتن قررت الشرائع  
السماوية منع كل هذا منعا باتا ووجببت النكاح وجعلت له حدودا معلومة  
وضوابط مخصوصة تميزها له عن الفواح ومع اتفاق الشرائع علي اصل  
النكاح فقد اختلفت في بعض متعلقاته فالديانة اليهودية حثمت النكاح علي  
كل يهودي بنية التناسل وحفظ النوع الانساني وقررت أن من تأخر عن  
ادائه وعاش عزبا كان سببا في غضب الله تعالى علي بني اسرائيل ولم تشدد  
في أمر الطلاق فاباحت الزوج أن يطلق امرأته اذا اعطاها كتاب طلاقها  
أما الديانة النصرانية فلها بعكس ذلك فقد تشددت في أمر الطلاق ومنعته  
الا بسبب الزنا وشرعت للتخلي والرهينة والانتطاع عن النساء لعبادة  
وفضالته علي الزواج أما الشريعة الاسلامية فلها لم تشدد في كلا الأمرين  
كل هذا التشديد ولم تقرر في ذلك الا ما ينطبق علي الحكمة والمصلحة

كما سيأتي بيانه مفصلاً ثم انها لم تشرع الرهينة والتخلي ولم تشجع علي  
الانقطاع عن النساء

ومن هنا تعلم أن الزواج أمر حيوي للنوع الانساني يرتبط به نظام  
العالم كل الارتباط من وقت نشأته الى منتهاه وقد أوجبه الفطرة البشرية  
والاحتياجات الدنيوية وهو من سنن الارتقاء الطبيعي ومن دواعي الحضارة  
والمدينة وقد كان الانبياء عليهم السلام اعظم قدوة للخلق في الزواج فاكثروا  
منه وأوصوا به ولم يذكر المؤرخون من عاش بلا زواج منهم سوى يحيى  
وعيسى عليهما السلام ومع ذلك فقد ذكروا ان يحيى عقد علي امرأة ولم يدخل  
بها وان السبب في عدم زواج عيسى عليه السلام انحطاط اخلاق نساء بني  
اسرائيل فرغب عنهن للعبادة وخدمة الخلق

## حكمة مشى وعيتا النكاح

شرع النكاح لمصالح وأمور منها انه سبب لصيانة النفس عن الفاحشة  
والاولاد عن الهلاك فانه لولا النكاح لاختلطت المياه فتشبه الانساب  
وتضيع الاولاد لادم من يدعيها وهذا هو قتل النفس معني بل أشد أنواع  
القتل ومنها انه سبب لصيانة المرأة عن الهلاك بالنفقة والسكنى واللباس  
فان المرأة عاجزة عن الكسب لا تقوى علي ما يأتيه الرجال من ضروب  
السعى وتحمل المشاق في سبيل الحصول علي الزاد ومنها انه سبب للتوالد  
والتناسل وتكثير عدد المسلمين والموحدين للمولى سبحانه في ارضه علي وجه  
يزيد في عمراتها وصلاحها ومنها ان فيه قضاء الشهوة وتحصيل اللذة

وبالجملة فان في النكاح حفظ الفروج وودفع التباغض والتحاسد وقطع  
التزاحم المنقضى الى حدود الفتن والافتتال فقيه حفظ النوع الانساني عن  
الهلاك والافتراض

## حكمة تعدد الزوجات

شرع تعدد الزوجات لما فيه من زيادة التناسل وتكثير سواد المسلمين  
بالنسبة الى الطوائف الأخرى ولذلك تربي الاسلام قد بسط رواقه على الامم  
والبلدان وانتشر بسرعة في الشرق والغرب منتقلا الى القارات الاخرى  
بحيث لا يتناسب رقيه مع رقي الطوائف الاخرى ومن الناس من يغاب  
عليه سلطان الشهوة فلا تندفع حاجته بواحدة فايح له ضم ثاوية وثالثة ورابعة  
بشرائط مخصوصة وشرع أيضا لمصلحة أخرى وهي ان عدد الرجال يحدث  
فيه النقص عن النساء بسبب ما يعترض الرجال من المخاطر والمهلك في  
الاسفار والحروب برا وبحرا وما يصادفهم من المفاجآت عند القيام ببعض  
الاعمال وقد تعظم الخطوب وتكثر المجازر البشرية بسبب كثرة الوقائع  
والملاحم الحربية كما هو مشاهد الآن فيعظم النقص ويفحش وتمتوت النسبة  
بين الطرفين فاذا قسمت النساء على نسبة عدد الرجال يبقى عدد كبير من  
النساء عاطلا لا يقابله أحد من الرجال وهذا العدد يكفي لاحداث الفساد  
وتقويض أركان العدل والنظام فكان في تعدد الزوجات فائدة كبرى وهي  
درء الفساد وتقايل عدد المناطلات

حمل على الاسلام بعض الكتاب الغربيين وفريق من الشرقيين في

تعدد الزوجات ورموه بان ذلك مضر من الوجهة الاجتماعية والاخلاقية . لقد اتبعوا اهواءهم وغرهم الظواهر الكاذبة فلم يهتدوا الي فهم أسرار الشريعة فطمعوا على الاسلام ولو انهم بحثوا المسئلة من وجوهها وفهموا أسرار الاسلام وعلموا ان حل التعدد مقيد بقيود تنهى ما توهموه من الضرر لأنبيوا أنفسهم ووبخوا ضمائرهم وأيقنوا انهم في حاجة الآن الي الرجوع الي الاسلام ومبادئه بعد ما ظهر لهم من الاجصائيات انهم في نقص يخشى منه الانقراض

## حكمة قصر المنكوحات على اربع

من المعام أن للزوجة حقوقا على الزوج اقتضاها عقد النكاح يجب عليه القيام بها فان شاركها غيرها فيجب عليه العدل بينهما فشرع الاقتصار على الاربع ليكون أقرب الي العدل وأداء الحقوق وأيضا في الاقتصار على الاربع رحمة بالضرورة حيث جعل الشارع غاية التقطاع زوجها عنها ثلاثا وهي المدة التي ضربت لابلاء الاعذار ثم يعود اليها وهذا هو محض الرحمة والمساحة فاذا زاد على ذلك كان اجحافا بها وهجرا واعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اختص بالزيادة على الاربع لانه متأكد من اقامة العدل والقسم واداء الحقوق لهصمته بخلاف غيره ولانه بذلك قد احكم الرابطة بينه وبين قبائل العرب واستل ضمان القلوب وأمن كيد من يخشى بأسهم فيمكنه أن ينشر الدعوة ويقوم بوظيفة التبليغ ولان في كثرة نساء النبي صلى الله عليه وسلم القيام بوظيفة كبرى وهي تعليم النساء أمور دينهن ونشر العلم بينهن فان النبي عليه السلام كان يشغله الرجال كثيرا

عن تعليمهن وقد ثبت أنهن اشتكين إليه وقلن غلبنا الرجال وطالبن يوماً لهن  
ونساء الرسول خير واسطة بينه وبين النساء في نقل علوم الدين وأسرار  
القرآن وخصوصاً فيما يتعاق بهن منها ولأن الرسول عليه السلام أوتي من  
القوة في مباشرة النساء مالا يوجد في غيره فند كان يطوف على جميع نسائه  
في الساعة الواحدة قال أنس كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين

## حكمة جعل التعدد بيد الرجال

### دون النساء

لما كانت المرأة من عاقبتها أن تكون مخبأة من وراء الخدور ومحجوبة  
في كنيها ومزاجها أبرد من مزاج الرجل وكأ الرجل قد اعطى من  
القوة والحرارة التي هي سلطان الشهوة أكثر مما اعطيته المرأة وابتليت  
الرجال بما لم تبلى به النساء من السعى في مصالحهن والدأب في أسباب معيشتهن  
يركبون الاخطار ويجوبون القفار ويعرضون أنفسهم لسكل بلية ومحنة  
في مصالح الزوجات لذلك كله اطلق لهم من عدد المنكوحات ما لم يطلق  
للنساء وجبرهم المولى سبحانه وتعالى بأن مكنهم مما لم يمكن منه الزوجات  
واعطاهم القوامه على النساء وفضاهم عليهم بالرسالة والنبوة والخلافة والملك  
والجهاد وولاية الحكم . قال صاحب أعلام الموقعين

ولو أبيع للمرأة أن تكون عند زوجين فأكثر لفسد العالم وضاعت الانساب  
وقتل الأزواج بعضهم بعضاً وعظمت البلية واشتدت المحنة وقامت الحرب علي

ساق وكيف يستقيم حال امرأة فيها شركاء متشاكسون وكيف يستقيم حال  
الشركاء فيها

## مشى وعيتم الشهادة علي النكاح

شرعت الشهادة علي النكاح اظهارا لشرفه وتنويها بفضله فانه شرع  
لغاية شريفة ومقاصد جائلة يتعلق به وجود النوع الانساني علي الوجه الاكمل  
فلذلك امتاز عن سائر المقرود بالشهادة

وأيضاً في الاشهاد علي النكاح تمييز له عن السفاح فان الزنا لا يكون  
عادة الا سرا فمست الحاجة الي دفع تهمة الزنا عن الزوجين فلا تبقى تمة  
شبهة ولا ريبه

وأيضاً فان الاحتياط في الاشهاد عند النكاح خوف وقوع الجحود  
من أحدهما أو الانكار

## حكمت تحريم المحرمات

أسباب التحريم كثيرة منها القرابة وانما كانت القرابة موجبة لتحريم  
الأمهات والأخوات وغيرهن لأن نكاحهن بسبب ما فيه من الاقتراض  
والابتضاع ينافي الاحترام الواجب لهن ولأنه يفضي الي قطع الرحم لأن  
النكاح لا يخلوا عن مباسطات تجرى بين الزوجين عادة وبسببها تجرى  
الخشونة بينهما وذلك يفضي الي قطع الرحم  
وكذلك الحكم في الجمع بين الاختين والمحارم كالمرأة وعمتها أو خالتها

أو بنت أخيها فإن في كل ذلك قطع الرحم وذهاب الصلة لما يقع عادة من التباغض والتشاجر والشقاق بين الزوجتين المؤدى إلى القطيعة ولذلك سميت كل منهما ضرة

وكذلك السر في حرمة المصاهرة كأم امرأته وبنتها غير أن الشارع حرم أم امرأته مطلقا سواء كانت مدخولا بها أو لا بخلاف بنت امرأته فإنها لا تحرم إلا إذا كانت الأم مدخولا بها

والسر في ذلك أن زواج الأم مطلقا ينفى إلى قطع الرحم لأن الرجل إذا طلق البنت وتزوج بأمها هملها ذلك على الضغينة التي هي سبب القطيعة فيما بينهما بخلاف الأم حيث لا تحرم بنتها بنفس المقدار هملها لأن اباحة النكاح هنا لا تؤدي إلى القطع لأن الأم في ظاهر العادات تؤثر بنتها على نفسها في الحفظ والحقوق والبنت لا تؤثر أمها على نفسها معلوم ذلك في العرف والمادة فإذا جاء الدخول ثبتت الحرمة لأنها تأكدت موطنها لاستيفائها حظها فتلحقها الغضاضة فيؤدي إلى القطع

كلم شمس عيتم نكاح السيد أمتها

والسيدة عبدها

إنما لم يشرع النكاح بين السيد وأمتها والسيدة وعبدها لما فيه من التضارب والتنافي لأنه لو صح لجعل المملوك المحض ولاية على مالكة ولا نظيره

وبيان ذلك ان النكاح يقتضي حقوقاً للزوجة على زوجها كالنفقة والسكنى والتسم والتمتع من العزل فلو صح نكاح السيد أخته لاثبت لها هذا الحق الذي يعتمد المالكية والولاية وكما يقتضي النكاح حقوقاً للزوجة كذلك يقتضي حقوقاً للزوج كوجوب التمسك والتمتع في المنزل والتحصن عن غيره فلو تزوج العبد سيدته ثبت له الولاية عليها وهذا فيه ما فيه من التناقض

### عدم شرعية أن يخال الأمة على الحرمة

أما حرمة ادخال الأمة على الحرمة فلأن فيه انتهاكاً للحرمة وإحادة عشرتها بادخال ناقصة أخال عليها والتسوية بين الشريفة والوضيعة في الزوجية ولأن الخل في النكاح أمة جديدة والرق ينصف النعمة سواء في ذلك العبد والأمة إلا ان التنصيف في حق العبد باعتبار العدد ولا يمكن التنصيف في جانبها بنقصان العدد لأن المرأة الواحدة لا تحل إلا لواحد فتعين التنصيف باعتبار الأحوال فخرمت في حال ادخالها على الحرمة وحلت في غيرها كعدم طول الحرمة

### حكمته تحريم نكاح الجوسيات

والوثنيات

وأما حرم نكاح الوثنية والمشركة لأن ازدواج الكافرة والنجاسة معها مع قيام العداوة الدينية لا يحصل السكن والمودة الذي هو قوام مقاصد

النكاح ولأن فيه تعويذا للولد على التخاق باحلاق أهل الكفر ولا يرد هذا على نكاح الكتابية لأنه إنما جاز لرجاء إسلامها لأنها لما آمنت بكتاب ورسول فقد آمنت بالكتب والرسول في الجملة إلا أنها أخبرت بالامر علي خلاف حقيقته والزوج يكشف لها حقيقة الإسلام ويدعوها إليه فكان في نكاح المسلم إياها رجاء إسلامها بخلاف المشركة فإنه لما لم يوجد عندها أصل الإيمان بالشرائع والرسول لم يكن زواج المسلم إياها مظنة إسلامها فكان تحريمها هو المصلحة

وكذلك الحال في حرمة نكاح المسلمة الكافرة لأن فيه خوف وقوع المؤمنة في الكفر لأن الزوج يدعوها إلى دينه والنساء في العادات يتبعن الرجال ويقلدنهم في الدين وإليه الإشارة بقوله تعالى أوأمركم الذين يدعون إلى النار جعل الدعاء إلى الكفر دعاء إلى النار لأنه يوجب النار

## حرمة نكاح المتعمد والموقت

شرع النكاح لمقاصد وإغراض يتوصل به إليها من القرار وقصد الولد وتربيته ولما كان عقد المتعة لا يقصد به سوى قضاء الشهوة فقد خلا عن المعنى الذي شرع له النكاح ولذلك ترتفع المتعة من غير طلاق ولا فرقة ولا يجرى التوارث بينهما وبهذا خاتمت أيضا عن لوازم النكاح وقد ثبت أنها إنما أبيحت أول الإسلام لأنه اقتضاها حالة مخصوصة هي حالة الاضطرار والعنت في الأسفار كان الرجل يقدم البلدة ليس له

بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى انه مقيم بها فتحفظ له متاعه وتصلح له شأنه وقد نسخت في زمن الرسول عليه السلام

## مشروعية الولاية في النكاح

شرعت الولاية في النكاح سواء كانت ولاية جبر أو ولاية ندى لان بعض الأزواج قاصر لا يدرك وجه المصلحة وليس من اهل التصرف والولاية ولان المرأة لو باشرت عقد النكاح بنفسها تنسب الى الوقاحة وسوء التربية علي وجه يلصق العار بابلائها واهلها وبالجملة فان النكاح شرع لمقاصد جليلة والتفويض الى النساء منحل بهذه المقاصد لان سريمات الاعزاز سيئات الاختيار فقد يختزن من لا يصلح خصوصا عند غلبة الشهوة فكانت المصلحة في مباشرة الاولياء

## مشروعية الكفالة

شرعت الكفالة في النكاح رعاية لحق الاولياء ودفعاً للعار عنهم فان الضرر قد ياحقهم من جهتها اذا هي تزوجت بغير الكفء ولانهم يتفاخرون بها ونسب الختن ويتميرون بدناءة نسبه خصوصاً اذا كان الاولياء من المظالم والاشراف فانهم احوج الي دفع العار والمحافظة علي الاعراض

## حكيمية مشروعية الطهر

لما كان الزوج يملك بضع المرأة والاستمتاع بها بمقتضى عقد النكاح

شرع المهر حقا عليه للزوجة في نظير تملك البضع والاستمتاع بها ولان في استفراس المرأة نوع مندلة وهو ان جعل المهر في مقابلة ذلك جبرا لتلك المندلة وأيضا فان مقاصد النكاح لا تتحقق الا بالدوام عليه والدوام لا يكون الا ببذل المال فيه ودفع ثمن ما تملكه من بضعها فانه قد يقع الشقاق بين الزوجين ويتابس الزوج هراجل الوحشية والحشونة مدفوعا بها الى الطلاق فلو لم يجب المهر لا يبالي الزوج بازالة هذا الملك ولا يشق عليه طلاقها فتضيع المقاصد

وأیضا في ابتغاء الزوجة بالمال تشریف لشأن البضع يجعلها عزيزة مكرمة عند الزوج ولا تحصل الموافقة الا بذلك

## حكمة القسم بين الزوجات

شرع القسم بين الزوجات تحقيقا للعدل بينهما وقضاء لحقهن فان النكاح يقتضى حقوقا للزوجة على زوجها فاذا شاركها غيرها كانت تملك الحقوق ما كالمهن على السوية ولان في القسم يتمكن من حسن المعاشرة واقامة الحدود وفيه زوال المضارة التي تكون بين الزوجات عادة أو تخفيفها ولا يخفى ما فيه من غض ابصارهن وتحصينهن عن الميل الى الفاحشة على ان كل هذا عدل ظاهري ولا يستطيعون العدل الحقيقي ولو حرصوا عليه كان النبي صلي الله عليه وسلم يعدل بين نسائه في القسمة ويقول اللهم هذه قسمتي فيما املك فلا تؤاخذني فيما تملك أنت ولا املك

### تتميم

انما أباح الشارع الاستمتاع بالاماء من غير عدد لان الاماء لما كن بمنزلة سائر الاموال من الخيل والعييد وغيرها لم يكن لقصر الملك علي اربعة منهن أو غيرها من الاعداد معنى فكما انه ليس في حكمة الله ان يقصر السيد علي اربعة عبيد أو دواب ونحوها فليس في حكمته ان يقصره علي اربع اماء ولانه لا يخشى عليهن الجور وعدم العدل لان ذلك فرع ثبوت الحق علي السيد وهو منعدم هنا لان ملك الامة لا يوجب حقها عليه بخلاف عقد النكاح وهذا هو السر في انه لا تقسم للاماء

## كتاب الرضاع

(حكمة مشروعية التحريم بالرضاع)

انما كان اللبن الذي يتناوله الرضيع من ثدي المرأة موجبا للحرمة لان به انبات اللحم وانشاز العظم ونمو الصبي فيحدث الجزئية والعضوية وهذه الجزئية توجب الاحترام والكرامة بين الرضيع وكل من اتصل بالرضعة ممن تتناوله الحرمة وتحقق البنوة والاخوة وغيرها ومعانم ان النكاح ينافي الكرامة والصلة لما في الاستفراش من معنى المذلة والهوان فلذلك كان من أسباب التحريم كالنسب

ولقائل أن يقول ان اعتبار الجزئية ظاهر بالنسبة الي المرضة ولكن

لا يظهر بالنسبة الي الزوج وغيره

أقول ان سبب حصول اللبن ونزوله ماء الرجل والمرأة جميعا وبارتضاع  
اللبن تثبت الجزئية فاقيم سبب الجزئية مقام حقيقتها

## كتاب الطلاق

### حكمة مشروعية الطلاق

شرع الطلاق في حالة مخصوصة للتخلص من المكاره الدينية والدينية  
وذلك لان الطلاق انقض الحلال الى الله تعالى لم يشرع الا في حالة الضرورة  
والمعجز عن اقامة المصالح بينهما لتباين الاخلاق وتذفر الطباع أو لضرر  
يترتب على استبقائها في عصمته بان علم ان المقام معها سبب فساد دينه ودنياه  
فتكون المصلحة في الطلاق واستيفاء مقاصد النكاح من امرأة اخري  
وكما يكون الطلاق للتخلص من المكاره يكون لمجرد تأديب الزوجة  
اذا استمصت على الزوج واخذت بمحقوق الزوجية وتعين الطلاق علاجاً  
لها فاذا أوقع عليها الطلاق الرجعي وذقت ألم الفرقة فالظاهر انها تتأدب  
وتتوب وتعود الى الموافقة والمصالح

### مشروعية تعدد الطلاق

الطلاق لا يصار اليه الا اذا فات الامسالك بالمعروف وساءت العشرة  
بين الزوجين فيطلقها وفي غالب ظنه انه المصلحة لكنه قد يكون مخطئاً  
في هذا انظن لكونه لم يتأمن حق التأمل ولم ينظر في العاقبة حتى النظر

كما اذا كان في حالة غضب وانفعال فانها ليست حالة تأمل فشرع التعمد في مثل ذلك لا يمكن التدارك ورفع الخطأ مع اعادة التأمل والنظر فاذا تأمل ثانيا وظهر له ان المصلحة في الطلاق اعاد الكرة ثانيا وهكذا ثالثا وهو بين كل حلقة وأخرى يجرب هل يمكنه الصبر عنها اذا بت طلاقها وهل تتوب وتعود الى الصلاح اذا ذقت مرارة الفراق أم لا ؛ أما اذا لم يشرع الا مرة واحدة فقد يندم على فراقها ولا يمكنه التدارك وقد لا يطيق فراقها والصبر عنها فيقع في السفاح

وبالجملة فان الطلاق لا يصار اليه الا بعد افراغ الجهد باستعمال جميع الوسائل الممكنة في رفع الشقاق وازالة الموانع والاضرار لان النكاح نعمة جليلة يحافظ عليها ما أمكن

## حكمة النهي عن طلاق الحائض

انما كانت السنة ترك الطلاق في حال الحيض لان فيه تطويل العدة عليها لان الحيضة التي صادفها غير محسوبة من العدة فتطول العدة عليها وذلك اضرار بها ولان الطلاق للحاجة هو الحلاق في زمان كمال الرغبة وزمان الحيض زمان النفرة فلا يكون الاقدام عليه فيه دليل الحاجة الى الصلاق

## مشروعيتها الطلاق

في الطهر الخالي من الوطاء

شرع الطلاق في الطهر لانه وقت كمال الرغبة ووفرة الميل فايقاع

الطلاق في ذلك الوقت لا يكون بتأثير العوامل النفسية والبواعث الشهوانية بل يغلب أن يكون الباعث عليه أمرا شرعيا ومصصلحة حقيقية حملته على قطع الصلة وفك العقدة فيطلب كل منهما ما يصلح له ويلاءمه في الاخلاق والطباع وأما عدم الوطء فيه فلأن قضاء الشهوة مما يتقص الرغبة فيها ولأن المرأة قد تحمل منه فيقع في الندم لانه لم يحسن الخلوص منها لما سبب له هذا الحمل من الآلام والمشاكل

## مشى وعيتمت الزوج الثاني في التحليل الاول

علمنا مما تقدم ان الشارع شرع تعدد الطلاق لا مكان التدارك حتى لا يتكرر صفوه وتكرهه بمجرده من يده وانسداد الباب دونه ووسع له المجال في ذلك قبل الاقدام على الطلقة الاولى والثانية والثالثة فاذا طلبها بعد ذلك كان متلاهما في دينه مستخفا بامرها فلذلك حتم الشارع أن تكون فراشا لغيره يستمتع بها وتستمتع به ويندوق عسايتها وتذوق عسايلته تأديبا له وعقوبة علي ما أقدم على الطلاق الثالث الذي هو مكروه شرعا وفيه زجر للازواج لان الزوج اذا تفكر في حرمتها عليه الا بزواج آخر وأدرك ان ذلك مما تنفر منه الطباع السليمة وتكرهه انزجر عن ذلك وتركه

## ذم المحلل والمحلل له

انما لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل لانه حط بقاير نفسه

حيث جعل نفسه كالتيس المستعار للضراب ولأنه يسجل على المرأة العار بين الأهل والجيران فتظل طول الدهر مطرقة الرأس اذا ذكر عندها ذلك التيس ولأنه قد يفسد فراش الرجل عليه لأن المرأة قد تكون قاصرة الطرف علي بعلها فاذا ذاق عسيلة المحال أساءت عشرة حليلها وخرجت علي وجهها فلم يجتمع شمل الاحضان والنفقة بشملها

### مشروعية الرجعة

شرعت الرجعة تحقيقا لمعنى التدارك ودفعها لما يتوقع من البيوتة التي تعقب العدة لأن الانسان قد يطلق امرأته لجرد التأديب أو علي ظن أنه المصلحة ثم يندم علي ذلك علي ما أشار اليه قوله تعالى « لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا » فيحتاج الي التدارك فلو لم تشرع الرجعة لا يمكنه التدارك لانها قد لا توافقه علي تجديد النكاح ولا يمكنه الصبر عنها فيقع في الندم

### مشروعية الإيلاء

انما كان الإيلاء موجبا لطلاق المرأة لأن الزوج بالإيلاء عزم علي منع نفسه من ايئائها حقها في الجماع في مدة الإيلاء التي هي أربعة أشهر واكد العزم باليمين فاذا مضت المدة ولم يفيء اليها مع القدرة علي النهي فقد تحقق العزم واكد الظلم فابنت الشارع لها الطلاق عقوبة له ورحمة لها بتخليصها

من حباله وقد يكون الايلاء برضاها لخوفها على حملها من الوطء أو لعدم موافقة مزاجها ونحوه فيتفقان عليه لقطع لجأ النفس واغرائها وانما ضرب الشارع له مدة أربعة أشهر لأنها أعظم مدة تصبر فيها المرأة على ترك الجماع عادة وتتضرر بتركه وقد سأل عمر رضى الله عنه النساء كم تصبر المرأة على فراق زوجها فقلن أربعة أشهر

### مشى وعييت الخالع

شرع الخلع لحاجة المرأة الى التخلص عند تباين الاخلاق وحصول الشقاق وعدم اقامة الحدود بين الزوجين فيتحقق النشوز فاذا رأت أن لا يخلص الا بالخلع فلا بأس ان تتقدمي نفسها بالمال ليكون غرضاً عن ملك نفسها والخروج عن عصمتها يشير الى هذا قوله تعالى « فان خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به »

وقد لا يكون الحامل عليه النشوز بل طلبته بقصد التخلي للعبادة أو لمجزها عن حقوق الزوج والقيام بأموره فتفضل الاعتزال والبعد عن الرجال

### مشى وعييت الظهار

شرع الظهار موجبا للحرمة لان الزوج بالظهار ألزم نفسه الحرمة وضيق عليها والشارع لم يهدر ذلك الالتزام بل جعله موجبا للحرمة التي ترفع بالتكفير

محافظة على حقوق الزوجة ونسخا لما كان عليه أهل الجاهلية من الظلم  
والفساد فانهم كانوا يظهرون من نساءهم ثم لا يقربونهن أبدا وقد نسخ  
القرآن ذلك عند ما وقعت قصة خولة بنت مالك بن ثعلبة قالت ظاهر مني  
زوجي أوس بن الصامت جئت الي رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكو  
اليه ورسول الله يجادلني ويقول اتق الله فانه ابن عمك فما برحت حتى نزل  
القرآن قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله الآية وانما  
خص الظهر لان اتيان المرأة من ظهرها كان محرما فأتيان أمه من ظهرها  
أشد حرمة وانما كانت الكفارة رافعة للحرمة لانها لما فيها من بذل ما تشع  
به النفوس من المال أو مقاساة ألم الجوع والعطش كانت جارة لما أقدم عليه  
المظاهر من منكر القول وزوره حيث جعلها في عداد الامهات وهي ليست  
بأم ولا مشابهة لها ولانها زاجرة المكاف تمنعه عن اقتحام هذا القول خشية  
أن يلزمه ذلك

## حكمة مشروعيت اللعان

شرع اللعان لمصلحة كبرى وهي رفع ما كان عليه المسلمون من النجرج  
والخيرة في أمر الرجل الذي يري زوجته تخون فراشه وتأتى الفاحشة مع  
غيره فان آية القذف توجب عليه الحد لكونه قذفها بالزنا الا اذا أتى  
باربعة شهداء وقل ان ييسر له ذلك وآية الزنا توجب عليها الحد اذا ثبت  
ذلك عليها ومن هنا نشأت الخيرة والتردد فان عامل الغيرة يأبى عليه

أن يتركها في هذا القوط وخوف الحد وسقوط الشهادة بزجره عن اظهار ذلك يدل على ذلك ان رجلا من الانصار دخل المسجد والنبي وأصحابه جلوس فقال يا رسول الله أرايتم الرجل يجمد مع امرأته رجلا فان قتل قتلتموه وان تكلمم جلدتموه وان سككت سككت على غيظ ثم قال اللهم افتح فنزلت آية اللعان فاللعان هو الحكم بين الزوجين يقوم مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها وانما كان سببا في الفرقة لانهما بعد ان وقع التشاجر بينهما وأشاع عليها الفاحشة لا يتوافقان ولا يتوادان غالبا ومصالح النكاح مبنية عليهما وفيه زجر لهما عن الاقدام على مثل تلك المعاملة

### حكمة مشى وعية العدة

شرعت العدة لمصالح كثيرة منها تعرف براءة الرحم اثلاثا تحتاط المياه وتشقبه الانساب ومنها التنويه بفخامة أمر النكاح والرفعة من شأنه فلا يصح الا بحضور الرجال ولا يرتفع الا بانتظار طويل ولولا ذلك لمكان بنزلة لعب الصبيان ومنها اظهار الحداد على زوال نعمة النكاح التي هي من أجل النعم وخصوصا فيمن مات عنها زوجها وذلك بترك الزينة واظهار الحزن ليظهر حسن وفاتها وغض طرفها عن غيره

وانما كانت عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا لان الاربعه أشهر مدة تمنخ فيها الروح في الجنين أعني ثلاث أربعينات ولا يتأخر عنها تحرکه غالبا وزيد عشرة لظهور تلك الحركة وانما كانت عدة الملاق بالقرهه أو ما يقوم مقامها وعدة الموت بالاشهر لان المرأة في الطلاق لا تحتاج الي

ظهور الحمل فان صاحب النسب قُسم ينظر الى مصلحة النسب بالعلامات  
والقراش بخاز أن تعتد بما لا يعلم الا باخبارها بخلاف المتوفي عنها زوجها فان  
الزوج الذي كان يعرف حالها قد مات ولا تكفي العامة بالامر الخفي فجعل  
الشارع عندها أمرا ظاهرا يتساري في معرفته القريب والبعيد

### مشى وعيئة الخضانت

لما كان نصير بحالة ضعف وعجز عن اقله مصلحة كان أمر تربيته  
والنظر في شؤونه حقا له على أبويه أو من يقوم مقامهما ومن ذلك الخضنة  
وانما كانت النساء أحق بها لانهن أشفق وأرفق وأهدى الى تربية الصغار  
وهن أقدر على حفظ الصغير وامساكه وغسل ثيابه ولأن في عدم ثبوت  
أحقيتهن اضرار ابهن وخصوصا الامهات لا فراطهن في الشفقة وعدم صبرهن  
على مفارقة أولادهن وقد قال بعض المفسرين المضارة في قوله تعالى لا تضار  
والدة بولدها انتزاع الولد منها وهي تريد امساكه وارضاعه

### مشى وعيئة النفقة

ثبت النفقة بأمر منها الزوجية شرعت نفقة الزوجة على زوجها لان  
النكاح جعل للزوج حق حبسها ومنعها عن الاكتساب و كان تقع حبسها  
ومنعها عائدا اليه فكانت كفايتها عليه كقوله صلى الله عليه وسلم الخراج  
بالضمان ولائها اذا كانت محبوسة بحبسه ممنوعة عن الخروج للكسب بحقه  
فلو لم يكن كفايتها عليه لهلكت ولهذا جعل للقاضي رزق في بيت مال المسلمين

لانه محبوس لجنتهم وممنوع عن الكسب لاشتغاله بمصالحهم  
ومنها القرابة شرعت النفقة الاقارب لان الاتفاق على المحتاج احياء له  
فاذا اجتمع في الشخص الحاجة والقرابة فانه ينضم الى احياء نفسه تحقيق الصلة  
والبر بالاقارب وترك الاتفاق سبب منفض الى القطيعة فان ترك الاتفاق على  
ذي الرحم المحرم مع قدرته وحاجة المنفق عليه فقد قطع رحمه واغضب ربه  
وخصوصا الابناء والوالدين فان الابن جزؤه والعقل يطالبه بالمحافظة على جزئه  
كما هو مطالب بالمحافظة على كاه

وأما الوالدان فان الاتفاق عليهما من باب الاحسان اليهما والشكر لهما  
علي بعض ما كان منهما اليه من التربية والبر والعطف عليه ووقايته من كل شر  
ومكروه واليه يشير قوله تعالى وبالوالدين احسانا وقوله تعالى أن اشكر  
لي ولو الديك

ومنها المالكية للهائم أو للرقيق أما النفقة على الهائم فقد شرعت لان  
في ترك الحيوان جائعا تعذيبا له بلا فائدة وتضييعا للمال ولانه سفيه مخلوه عن  
العافية الحميدة وأما النفقة على العبيد فشرعت شكرا لنعمة المملوكية حيث  
جعل الله لهم من جوهرهم وأمثالهم في الخلقه خدما وخولا أذلاء تحت أيديهم  
يستخدمونهم ويستعملونهم في حوائجهم ولان فيه اشفاقا على ملكه ومحافظة  
عليه وابقاء له ورحمة به والله أعلم

## كلمة عن الاسترقاق في الإسلام

اعلم أن الشريعة الإسلامية اباحت الاسترقاق في حالة مخصوصة قضي بها القيام بنشر الدعوة الى الله تعالى وبث المبادئ الدينية الصحيحة التي انتقلت تحتها سلامة المجتمع الانساني والاخذ بيده الى طريق السعادة الدائمة وذلك ان الدعوة الاسلامية صادفت في طريقها من امم الشرك وقبائل العرب من هب لمصادمتها والعمل على خنقها فتوخى الشارع في سبيل نشر الدعوة ودفع شرهم عنها اخف الطرق اراقة للدماء وصونا للانسانية فشرع الاسترقاق ليكون اعظم مهدد لرؤساء وكبار الرجال الذين بيدهم زمام الامم وخصوصا رؤساء القبائل والعرب الذين قام عليهم بناء الاسلام وكانت هذه من النجاح الوسائل فيهم فاهم يفضاون المسألة بل الموت على ذل الاسترقاق فاذا علموا ان عنادهم ووقوفهم في وجه الدعوة الاسلامية يهدم ذلك المجد والشف ويزل بهم الى ذل الرق ويجمعهم في عداد العبيد والخدم فان عقلاءهم لا بد ان يتلافوا الامر ويسيروا باممهم الى طريق المسألة والاستسلام فيتسع المجال امام الدعوة وتأخذ مكانها الذي قدر لها بعد ان تذلل المماندين الآبين من توحيد الخالق وقد نجحت هذه الطريقة وكان لها اثر جليل في انتشار الاسلام بسرعة ثم ان طرق الاسترقاق كانت في الجماعة غير محصورة وكان حال الأرقاء انزل من حال العجموات فلما جاء الاسلام سد جميعها على الناس الا طريقا واحدا هو الجهاد والفتح وقد اشرنا اليه في شرحنا على الجهاد ومع هذا فان من يبادي الدين العانة الحرص على حرية الامم

والافراد ورفع الذل والاستعباد عنهم بالقدر الممكن ولذلك حث على الاحسان الى الارقاء والمماليك وتواطأت نصوص الكتاب والسنة على العطف عليهم والخذ بيدهم ووعده بالشواب الكثير والاجر العظيم على عتق الذممة وفك الرقبة واستعمل طرقا كثيرة لتخليص تلك النفوس البشرية من غائلة الرق وذلك الملك فمنها الترغيب بعتق المعتق من النار اذا اعتق رقبة في الدنيا وسيأتي الاشارة اليه ومنها جعله كفارة لبعض المحظورات لتنادر عليه كالقتل والظهار من المرأة والظهار في رمضان فان الشارع اوجب فيها عتق الرقبة للقادر عليها ومنها جعله وسيلة لصلة الرحم ولذلك اذا ملك الانسان ذراحم محرمة منه عتق عليه ومنها وسائل اخرى كالكتابة والاستيلاء والتدبير وسياتي الكلام عليها تفصيلا في ابوابها

فمن هنا يظهر لك ان الاسلام اكبر نصير للضعفاء والارقاء واعظم عامل لتحقيق الحرية والمساواة وأنه لم يقرر في الاسترقاق الا ما ينطوي تحت الحكمة والمصاحبة وتقبله العقول السليمة وكل هذا يدحض التهم الباطلة والاكاذيب الشائنة التي تقولها الغريبون وافتروها على الدين الاسلامي كالسكردينال لا فيجري<sup>(١)</sup> واضرابه فان التمسبب الذميمة حملهم علي أن ينسبوا الى نصوص الشريعة الاسلامية أمر تعذيب الرقيق والحكم بانه خارج عن طور الانسانية ولو التمس على المجال لاوردت النصوص من الكتاب

---

(١) السكردينال لا فيجري رئيس اساقفة مدينة الجزائر خطب في باريس سنة ١٨٨٨ في الرق وفضائح النخاسة ومما قال ان المسلمين يرون ان اضطياد الرقيق حق لهم وانهم يعتقدون ان الاسود ليس من العائلة البشرية الخ

والسنة الدالة على عكس ذلك بل أنها أوجدت من وسائل الحرية ما لم يخاطر  
على بل احد نعم انه قد يقع من بعض المسلمين استعمال الرق من طرق غير  
مشروعة كما وقع من اخطاف السود المسلمين او الذميين واسترقاقهم وكذلك  
اليض مثل الجرا كمة وغيرهم

ومهما كانت وسائل الرق فان التوامع يكذب ما نسب الى المسلمين  
من تعذيب السود والعييد فان المباليك في كل زمان ومكان موضع عطف  
المسلمين وعنايتهم وداخون في عداد اهلهم وأولادهم وكثيرا ما جعلوا منهم  
امهات الاولاد ووضعوا في كثير منهم ثقتهم وصدروهم في الوظائف الكبرى  
ولو نظر هؤلاء بعين الانصاف وفهموا ما جاء به الدين علي وجهه  
وتركوا التحيزات الدينية لأعجبوا بجهاد الدين في سبيل تحرير الرقة  
ومطاردة الرق

### مشس وغيرة الاعتاق

من كل ما تقدم يظهر لك ان الاعتاق شرع لغاية شريفة وهي احياء  
النفس وانقاذها من الهلاك المعنوي باثبات اهليتها للتصرفات والولايات  
والشهادات وبه يتحقق معنى الانسانية التي امتاز بها الانسان عن سائر الحيوانات  
واستحق الكرامة والتفضيل من المولي سبحانه بيان ذلك أن الرق من  
آثار الكفر وهو هلاك معنى لما فيه من سلب اهليته لما تاهل له العقلاء من  
ثبوت الولاية على النفس وعلي الغير ولما فيه من منعه من كثير من العبادات

كالجملة والحج لذلك كان . لاحقا بالاموات في كثير من الصفات فكان الاعتاق  
احياء له معنى يمكنه من الانتفاع بحياته فيذوق حلاوتها العليا بعد ان مني  
بذل الرق وخط الي مرتبة الاموال يتصرف فيه تصرف السلع  
وقد قوبل احياء الرقيق معنى باحياء المتيق معنى اعظم احياء وذلك  
باعتاق رقبتة من النار قال صلى الله عليه وسلم من اعتق رقبة مؤمنة اعتق  
الله بكل عضو منها عضوا من اعضائه من النار

### مشروعية التدبير

التدبير من الوسائل التي تدرع بها الشارع للاعتاق والتي وعدت بالكلام  
عليها وعلي اخواتها فانه قد شرع للشارع له الاعتاق الا ان الاعتاق يكسب  
الشخص حياة معنوية في الحال بخلاف التدبير فانه يكسبه هذا الحق بعد  
موت المولى كما هو الحال في الوصية نعم يكسبه في الحال استحقاق الحرية  
وذلك لان المرلي ما اراد ان يتلف مال الرقيق بالمره بل اراد ان يحفظ  
لنفسه حق استغذائه والانتفاع به في حياته ولما وكه الحرية بعد وفاته لانه  
صار في حاجة الى الشراب ورضاء الله تعالى فأتي بعبارة التدبير التي تقيد  
الاهلية في الحال والحرية في المسأل ليجمع بين حق الدنيا والآخرة بخلاف  
الاعتاق فان فيه اسقاط حق الدنيا حتى لا ينقص أجر الآخرة .

### مشروعية عقد الكتابة

شرع عقد الكتابة ليكون وسيلة ايضا الى الحرية وسلمما الى الحياة

المنوية من طريق يسهل على الملاك وأرباب الاموال سلوكه فأن النفس جالت على حب المال وتفانت في الحرص عليه وليس كل انسان يبذل المال لمجرد الثواب فشرع عقد الكتابة المقتضي ايجاب العوض على المسكاتب تسليية لارباب الاموال وترغيبا لهم في الاخذ بيد الضعفاء والعطف عليهم يفتح طريق الحياة لهم يجتهدون في طلبها ويسعون للحصول عليها ولذلك ندبنا المولى سبحانه له كتابة الارقاء فقال فكان بهم ان علمتم فيهم خيرا وأعانهم في تحصيل ما طلب منهم فجاءهم من مصارف الزكاة حيث قال سبحانه وفي الرقاب وهذه احدى الوسائل التي اشرنا اليها فيما سبق فهو احدى الطرق التي اقتضتها السياسة الشرعية الحكيمة لحرير النفوس وسعادة بني الانسان

### حكمت مشرو وعيتم الاستيلاء

هو ايضا من الوسائل وشرع لامور منها ما يرجع الى الامة وهو اقتاذاها من ذل الرق وانالتها الحياة المنوية بعد موت المولى كما في التدبير ومنها ما يرجع الى المولى وهو كثرة التناسل والاولاد لتقوى شوكته ويزداد باسه ويامن بطس اعدائه فيتم له المجد والشرف ومنها ما يرجع الى الامة الاسلامية وهو تكثير سواد المسلمين وزيادة عدد الواصلين مما يرجع على الامة بالخير العظيم والشرف الرفيع

### مشرو وعيتم الولاء

شرع الولاء قياما بشكر انعام الممتق واحسانه الى الممتق بايصاله الى

شرف الحربة وكمال الانسانية فيلبس ثوب الكرامة ورداء القوة بعد ان البسه الرق ثوب المذلة والهوان فاكرم بها من نعمة جارية ومنة جينة ولهذا سمي المولى الاسفل مولي النعمة وكذا سماه الله تعالى العا ما فقال في زيد مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا تقول للذي انعم الله عليه وانعمت عليه الآية قيل في تفسيرها انعم الله عليه بالاسلام وانعمت عليه بالاعتناق فالشرية الاسلامية لم تهمل الصلاة بينهما بعد الاعتناق صونا للمولى الاسفل عن ضعف العزلة والافتراد وعما يحدثه عدم العصبية من المذلة والخذلان إذ الرقيق يؤتى به عادة من البلاد قاصية فلا يكور له عضد سوي مولاه يقوم بنصرته ويعقل عنه اذا جنى ويكف عنه الظلم والضييم فهذه نعمة اخري قدمت لها الشريعة الفراء على يد مولاه ومعتقه فلهذا جعل ميراثه له عند عدم العصبية النسبية يرشدك الى هذا قوله عليه السلام الولاء لجمه كالحمة النسب

## حكمة مشرعية الايمان والنذور

شرع اليمين ليتقوى بها الخالف على تحصيل الامر المرغوب أو على الامتناع عن المرهوب وقد قضت الحكمة الالهية ان يودع في الانسان قوتان تتمازضان وتتصادمان القوة العقلية والقوة الشهوانية فاذا دعا الانسان طبعه الي امر محظور لما يتعلق به من اللذة فمقله يزجره عنه لما يتعلق به من العاقبة الوخيمة وربما لا يقاوم طبعه فيحتاج الى ان يقوي على الجرى على موجب عقله فيحلف بالله تعالى ليمتصم بحرمة اسم الله تعالى وكذا العكس اذا دعاه عقله الى فعل تحسن عاقبته وطبعه ينفذ منه فيمنعه عن اتیان الحسن فيحتاج

الى اليمين بالله تعالى ليقرى بها على تحصيلها.

وانما كان اليمين مقويا لما عرف من قببح هناك حرمة اسم الله تعالى لما طبعت  
عليه النفوس من تعظيم اسمه تعالى والحلف باسم شيء لا يتحقق حتى يعتقد  
في اسمه عظمة وفي ذكره بركة ويرى ان التفرضا في جنبه وأهوال ما ذكر  
اسمه عليه انما وقد يكون غرض الحالف مجرد التصديق بخبره والذقة بكلامه  
دفعاً للتهمة عنه أو تأكيداً لمضمون كلامه دفعاً للشك والانكار عنه

واعلم ان النذر وان لوحظ في مشروعيته التقوية والالتزام الا ان النذر  
التزام جري مجري المعاهدة لله تعالى على فعل الطاعات فهو آكد من اليمين  
لخلوه عن ذلك المعنى على ما يشير اليه قوله تعالى ومنهم من عاهد الله ان لا يقاتلوا  
من فضله لنصدقن الآية ولهذا السر وسبب الوفاء بالنذر من خير ان يكون  
له مخلص منه وجاز لا يحالف ان يتخلص بفعل غير المحلوف عليه اذا كان خيراً  
له ويكفر عن يمينه مع ان كلا منهما التزام لله تعالى

فالناذر اذا خالف ما التزمه وقع في الذم ودخل في قوله تعالى فاعقبهم  
نفاقاً في قلوبهم الى يوم يلقونه بما اخلفوا لله وما عاهدوه وما كانوا يكذبون  
بخلاف الحالف

## مشروعية الحدود

الحد عقوبة مقدرة لله تعالى وشرع لاقامة مصالح العباد العامة ودفع  
الضرر والفساد عنهم وتثبيت اركان العدل والسلام بينهم وقد تمهنت علاجاً  
بعض المعاصي التي توفرت الدواعي على وقوعها وأحاطت بها عوامل الشهوة

واللذة ولم يكف في الزجر عنها الترهيب بهذاب الآخرة كالزنا والسرقة  
واخواتها فشرعت الحسود في مثل تلك المصايف قطعا لدابر الفساد وصيانة  
للاموال والنفوس والاعراض وانما تولى المولى سبحانه تقديرها قطعا للناو  
في الانتقام ودفعها للعبيرة والاختلاف واهتماما بالامر فيها ليكون المفسدة فيها  
عظيمة والخطاب جسيما قال الامام ابن القيم بعد كلام عام عن الجنايات والحدود  
فلما تفاوتت مراتب الجنايات لم يكن بد من تفاوت مراتب العقوبات  
وكان من المعلوم ان الناس لو وكأوا الى عقولهم في معرفة ذلك وترتيب كل  
عقوبة على ما يناسبها من الجناية جنسا ووصفا وقدر الذهبيت بهم الآراء كل  
مذهب وتشعبت بهم الطرق كل مشعب ( كما في القوانين الوضعية التي لا  
تسكاد تنفق ) واعظم الخطب فكفاهم أرحم الراحمين وأحكم الحاكمين مؤنة ذلك  
وأزال عنهم كلته وتولى بحكمته وعلمه ورحمته تقديره نوعا وقدره ورتب على  
كل جناية ما يناسبها من العقوبة ويليق بها من النكال اه

فالحدود أكبر رادع واعظم زاجر يزرع النفوس الخبيثة عن غيرها  
ويردعها عن شهواتها فهي سيف على اشد اهل الفسق والفجور ان لم  
تستأصل فسادهم فانها ثقلة وتدخلة في حد الندرة وقد رأيت بعض الأئمة  
ان الحدود كفارات لاهاما وظهره لهم ثوبل عنهم المؤاخذة وترفع الالامة  
وتجبر الخلل خصوصا اذا قارنها نوبة نصوح واناية اليه تعالى

وذلك لما عطلت الحدود كثرت الشرور ورفعت الآداب وهتكت  
الاعراض وطاع فجر الفسوق والفجور فتردى من تردي وهلك من هلك  
نسئله تعالى الحماية